

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأزمة السياسية وقمع الإعلام في إندونيسيا

الخبر:

أعربت منظمات الصحفيين الإندونيسية عن قلقها إزاء التعديلات المقترحة على قانون البث في البلاد، مشيرة إلى أن هذه التغييرات تهدد حرية الصحافة والصحافة الاستقصائية. وقد أبرز مجلس الصحافة مخاوفه من أن مشروع القانون المعدل، الذي نوقش منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، يتناقض مع قانون الصحافة من خلال حظر الصحافة الاستقصائية، وهي ضرورية للتقارير المهنية. وأكدت رئيسة مجلس الصحافة نينيك راهايو أن هذا التقييد يقوض حماية قانون الصحافة لعام 1999 ضد الرقابة. ويهدف مشروع القانون، الذي يسعى إلى تعديل قانون البث لعام 2002 لمعالجة التحديات التي تفرضها منصات الإعلام الجديدة، إلى توسيع سلطة هيئة البث الإندونيسية (KPI) في النزاعات الصحفية، وهو دور تقليدي يقوم به مجلس الصحافة. ويجادل النقاد بأن هذا التحول يمكن أن يخلق تداخلاً في الاختصاصات ويضعف سلطة مجلس الصحافة. كما تعرضت عملية صياغة القانون لانتقادات بسبب افتقارها لمشاركة الجمهور، متجاهلةً قرار المحكمة الدستورية لعام 2020 الذي يفرض مشاركة المجتمع في العمليات التشريعية. وتساءل وزير الاتصالات والمعلومات بودي أري ستيادي عن ميرر حظر الصحافة الاستقصائية، مؤكداً ضرورتها للمجتمع المتطور. واستجابةً للانتقادات، صرح أعضاء الهيئة التشريعية، بما في ذلك رئيسها سوبراتمان أندي أغطاس وعضو اللجنة الأولى تي بي حسن الدين، بأن مشروع القانون لم يتم الانتهاء منه بعد وأنه لا يزال مفتوحاً لمشاركة الجمهور والصحفيين. وأكدوا أنه سيتم معالجة القضايا المثيرة للجدل وشددوا على ضرورة أن تخدم حرية الصحافة المصلحة العامة بمسؤولية. (المصدر)

التعليق:

تشير قضية تقييد وسائل الإعلام في إندونيسيا إلى استمرار عملية تقويض الديمقراطية تحت إدارة الرئيس جوكو ويدودو خلال فترتي ولايته من 2014 إلى 2024. وقد صنفت منظمات مثل فريدم هاوس ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، إندونيسيا كدولة تتراجع فيها جودة الديمقراطية، ويرجع ذلك أساساً إلى تصرفات الحكومة التي تسهل تجريم الجماعات المعارضة الناقدة. يشمل ذلك حل المنظمات الإسلامية مثل حزب التحرير في إندونيسيا في عام 2017 وجبهة المدافعين عن الإسلام في عام 2020.

هناك أضرار محتملة أكبر تلوح في الأفق مع احتمال تغيير النظام، الذي يبدو أنه تم التخطيط له من قبل الإدارة الحالية من خلال الترويج ودعم برابو سوبيانتو ونجل الرئيس جوكو ويدودو، جيراكاكا بومي ركا، لمنصب نائب الرئيس. جاء ذلك بعد التغييرات الدستورية في المحكمة الدستورية، حيث إن رئيس المحكمة هو شقيق زوجة الرئيس. إن رداءة الجودة السياسية تؤثر في النهاية على جودة حياة الناس، ما يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة والانهيار الأخلاقي والجريمة وغيرها من الأضرار الواسعة النطاق التي ابتليت بها إندونيسيا لسنوات. في الوقت نفسه، تشغل النخب السياسية بالصراعات على السلطة وتقسام المناصب واستنزاف ثروات البلاد من خلال مشاريع التنمية الحكومية والفساد.

في خضم الأزمة السياسية المتفاقمة في إندونيسيا، من المحتمل أن يزداد استياء الجمهور من النظام والنظام السياسي، ما يؤدي إلى تغيير سياسي. ومع ذلك، فإن النقطة الأساسية هنا هي أن التغيير السياسي وحده ليس كافياً، كما شهدت إندونيسيا في عامي 1965 و1988 دون تحسينات نوعية كبيرة. حيث إن النخب السياسية هي فقط التي تغيرت، لكن النهج العلماني والبراماتي للدولة ظل دون تغيير.

لذلك، من المناسب للشعب الإندونيسي، كدولة ذات أغلبية مسلمة، أن تنظر في التحول نحو الإسلام. جنباً إلى جنب مع العلماء والمنظمات الإسلامية والشخصيات الإسلامية الأخرى، يجب أن تسعى الأمة إلى تطبيق الشريعة ضمن إطار الدولة. بإذن الله، سيسهم ذلك في إيجاد إندونيسيا أكثر صحة من حيث السياسة والأخلاق والاقتصاد والأبعاد الأخرى، ما يفيد كل من حكامها ورعاياها.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الله أسوار